

إشكالية التغطية الإعلامية للأخبار الأمنية في الجزائر

The treatment of media coverage about security news in Algeria

كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية - جامعة الجزائر 3 - الجزائر	العلوم السياسية	طالب دكتوراه . عبد الهادي خربوش Doctorant Abdelhadi Kharbouche Elhadi69@live.fr
DOI :		

ملخص

أظهرت العديد من الدراسات الأكاديمية و البحوث الحديثة، أن الإعلام سواء كان خاصاً أو عمومياً عند الممارسة أو التغطيات الإعلامية للإخبار المتعلقة بالجانب الأمني، أو المتعلقة تحديداً بالعمليات الإرهابية للجماعات المسلحة، بات يخلف العديد من الجوانب السلبية، إذ يثير تناول الإعلام للحدث الأمني الكثير من الجدل، خاصة وأن الصحافة والأجهزة الأمنية، تربطها علاقة حتمية تفاعلية و نقدية في نفس الوقت إذا تعلق الأمر بالحدث الأمني، الصحافة بصفتها مسئولة عن التغطية الإعلامية و مسؤولية نقل الأخبار للجمهور، و الأجهزة الأمنية بصفتها المسئولة عن المواجهة من خلال محاولة تطويق الحدث و عدم الإفصاح عن أي معلومات قد تخدم الأطراف الإرهابية، و انعكاسات تلك العلاقة المتداخلة و المعقدة بين الإعلام و الأجهزة الأمنية تعود أساساً على الجمهور المتلقي .

و تهدف هذه الدراسة العلمية إلى محاولة إبراز الدور الذي تلعبه التغطية الإعلامية للأخبار الأمنية ومدى تأثيرها على الجمهور المتلقي، بين من يرى أن تلك المعالجة تعتبر خدمة مجانية للجماعات المسلحة باعتبار أن هذا الجمهور المتلقي ليس بالضرورة كله مثقفاً و واعياً، و رأي آخر يقر أن نقل الأحداث الأمنية إعلامياً يعتبر إسهاماً كبيراً و فاعلاً في الوقاية من الإرهاب و مكافحته، و رأي آخر يرى محدودية تأثير وسائل الإعلام التقليدية على الجمهور، بحكم التطور التكنولوجي الحاصل و تعدد وسائط التواصل و نقل المعلومات .

كلمات مفتاحية : وسائل الإعلام : التغطية الإعلامية: الأخبار: الأخبار الأمنية: الجمهور

Abstract

Many academic studies and recent research have shown that the media, whether private or public when practicing or media coverage of news related to the security aspect, or related specifically to terrorist operations of armed groups, has left many negative aspects, as the media's handling of the security event raises a lot of controversy especially since the press and the security services have an inevitable, interactive and critical relationship at the same time if it comes to the security event, the press as responsible for media coverage and the responsibility for reporting the news to the public and the security services as responsible for the confrontation by trying to surround the event and not to disclose any information that might serve the terrorist parties, and the implications of that complex and interrelated relationship between the media and the security services mainly depend on the receiving audience.

This scientific study aims to try to highlight the role that media coverage of security news plays and the extent of its impact on the receiving audience, among those who see that this treatment is a free service to armed groups, given that this receiving audience is not necessarily all educated and conscious, and another opinion states that Media reporting of security events is a major and effective contribution to preventing and combating terrorism, another view believes the limited influence of traditional media on the public, due to the technological development taking place, the multiplicity of media and the transmission of information.

Keywords: media coverage; media service; News; Security news; The audience.

مقدمة

ساهم التطور الصناعي والتكنولوجي في إحداث ثورة حقيقية في مجال المعلومات والاتصال، ما نجم عنه تحول جوهري كبير في كافة أنماط الاتصال والإعلام، بأساليب وأدوات تختلف عن صورة الإعلام التقليدي، حيث ظهرت مجالات جديدة وأساليب متطورة لمعالجة الأحداث

ذلك أن التغطية الإعلامية والإخبارية وجدت منذ القدم وتطورت مع مرور الزمن وتطور وسائل الاتصال، فقديمًا كان الشعراء يصحبون المحاربين إلى المعارك، من أجل وصف المعارك والحروب ونقلها إلى القبائل لتصل إلى الرأي العام، كما أن بعض الصحابة أكدوا أن الرسول صلى الله عليه وسلم أمر مالك بن كعب وحسان بن ثابت بتسجيل المعارك ووصفها وصفًا دقيقًا

بينما تطورت في العصر الحديث مع الحروب التي شهدها العالم، وكانت الحرب الأهلية الأمريكية مناسبة لتسجيل أول دخول للألة الفوتوغرافية للتغطية من قبل مراسل اسوشيتد برس الأمريكية العام 1862 و هو الصحفي ماتيو برادي. كما عملت البحوث والدراسات في حقل الإعلام والاتصال ولعدة سنوات على إبداع وابتكار طرق وأدوات بحثية، بغية معالجة الأخطاء والنقائص التي تفرزها أدوات البحث التقليدية، و ذلك من أجل الوصول إلى المعالجة المثالية للأحداث والتغطية الحسنة للوقائع، لإفادة المتابعين والمساهمة في صنع تحولات المجتمع

ففي ظل امتلاك وسائل الإعلام للمعلومات وحصريتها نقلها للمتلقي بأي كيفية وطريقة، تبقى التغطية الإخبارية هي الإطار الذي توضع فيه الحقائق أمام المتلقي، الذي يكون زاده المعرفي عن الأحداث من خلال تلك التغطية، ويزود ذهنه وفكره من الصور التي تعكسها مرآة الوسيلة الناقلة لتلك التغطية.

وتعد التغطية الإخبارية للأحداث لب وجوهر الإعلام، لما تمثله من قيم وتأثيرات على المتلقي وما تصنعه من ردود أفعال، نتيجة الأسلوب والتلون الذي تسلكه التغطية للحدث، كما تلعب التغطية الإخبارية للأحداث دورا مهما في تكوين الأفكار وصناعة الرؤى لدى أفراد المجتمع، ومن ثمة تكوين اتجاهاتهم ومواقفهم اتجاه القضايا المهمة والمصيرية في حياة المجتمعات بغض النظر عن فحوى الأحداث، ذلك أن حتى تغطية الأحداث البسيطة تكتسي أهمية بالغة في توجيه وعي الأفراد بالتطورات والتحويلات التي تشهدها البيئة التي يعيشون فيها.

وإزدادت أهمية التغطية الإخبارية ودورها في تكوين الاتجاهات العامة إبان الحرب العالمية الثانية وبعدها، وأحدثت ثورة في الاتصال والإعلام مع انتشار التقنيات الحديثة، و منذ تلك الفترة بقيت التغطية الإخبارية لحالة الحرب والصراع هي من تصنع الحدث لدى المشاهد أو المتلقي بصفة عامة .

فمختلف الأجهزة الأمنية و حتى جهات في النظام يقرون بأنه و بمجرد تناول الإعلام للأخبار المتعلقة بالعمليات الإرهابية فهو بذلك يقدم خدمات مجانية للجماعات المسلحة، و دليلهم في ذلك أنها تساعد في نقل أفكار و أهداف تلك الجماعات الإرهابية إلى الرأي العام و الجمهور المتلقي، باعتبار أن هذا الأخير ليس بالضرورة كله مثقفا و

واعيا، من جهة ثانية هناك اتجاه آخر يرى عكس ذلك تماما و يمثله أكاديميون، إذ يرون أن تناول الصحافة للخبر الأمني و نقل وقائع العمليات الإرهابية في مجملها يقدم إسهاما كبيرا و فاعلا في الوقاية من الإرهاب و مكافحته في نفس الوقت، كما من شأن ذلك تعريف المواطن بالإرهاب و تحصينه ضده، و دفعه للإسهام في مواجهته.

كما أن هناك اتجاه ثالث يمثلته مجموعة من الباحثين الإعلاميين الذين يقرون بنظرية التأثير المحدود للصحافة، حيث يرون أن تناول الإعلامي للخبر الأمني في مجمله، لا يؤدي دورا محسوسا في الظاهرة الإرهابية نظرا للتأثير المحدود للصحافة على المتلقي، خصوصا مع التطور التكنولوجي الكبير و تعدد وسائل الإعلام و التواصل، باعتبار أن موقف المتلقي لا تحدده الصحافة فقط و لكن بفعل مؤثرات عديدة أخرى .

وأمام هذه الإشكالية يسقط الإعلام و الصحافة في قوقعة مغلقة و يفرغ من محتواه، من الهدف الإعلامي النبيل المتمثل في إيصال المعلومة و الحق في التعبير بكل حرية إلى عملية إشباع الجمهور و ملئ صفحات الجرائد من جهة ، و بين أهداف الإرهابيين و أهداف السلطة الرامية إلى تحويل التغطية الإعلامية لصالحها من جهة أخرى.

ومن هذا المنطلق يمكننا طرح الإشكالية التالية:

ما هو الدور الذي تلعبه التغطيات الإعلامية للأخبار الأمنية و كيف يكون تأثيرها على الجمهور المتلقي؟
للإجابة على هذه الإشكالية ارتأينا إلى وضع خطة قد تكون مناسبة للإمام بالموضوع قيد الدراسة و هي كالتالي :

المحور الأول : ماهية الإعلام الأمني

- مفهوم و خصائص الإعلام الأمني
- وظائف و أهمية الإعلام الأمني
- عوامل قصور الإعلام الأمني ومشكلاته

المحور الثاني: إشكالية التغطية الإعلامية للأخبار و الأحداث الأمنية في الجزائر

- علاقة النظام بالصحافة
- الأخبار الأمنية و إشكالية التغطية الإعلامية

خاتمة

المحور الأول: ماهية الإعلام الأمني

* مفهوم الإعلام الأمني:

تعتبر علاقة الإعلام بالأمن علاقة تكاملية لا تنافرية، إذ يتركز الدور الرئيسي للأجهزة الأمنية في علاج الانحرافات التي يعرفها المجتمع من خلال مواجهة السلوك المنحرف بعد تكامل أركانه أو بعد وقوع الجريمة، في حين يسهم الإعلام في جانبي التصدي للسلوك المنحرف الوقائي والعلاجي، كما يحاول الإعلام التصدي للسلوك المنحرف قبل وبعد تشكله، إضافة إلى تحليل السلوك المنحرف وتفسيره ضمن سياق اجتماعي واقتصادي متكامل

ويرى الباحث محمد الخليفة ضمن مؤلفه الإعلام الشرطي أن الإعلام الأمني هو بث الشعور الصادق بالأمن بمختلف وسائله وطرقه حتى يشعر الإنسان أنه مؤمن في ماله و عرضه وحياته ودينه وسائر حقوقه الأساسية دون تهيب أو سطوة أوجور(محمد الخليفة المعلى، 1995، ص7) ، حيث ركز الباحث ضمن هذا التعريف على الجانب المادي من وظائف الأمن دون الأخذ بالجانب الاجتماعي والثقافي والفكري للمجتمع التي قد تكون مسرحا لجرائم أخطر من الجريمة المادية

فيما يعرف قطاع السرحان محمود الإعلام الأمني ضمن مؤلفه الإعلام الأمني و الشباب بأنه كل ما يخص الأمن بمفهومه الشرطي المتعلق بالجريمة، وقد يتسع ليشمل ترسيخ الأمن الخارجي وحماية الحدود(قطاع السرحان محمود، 2001، ص9)

تعد الوظيفة الأمنية للإعلام أحد الاهتمامات المتخصصة التي عرفها الإعلام الحديث وهي الوظيفة التي تقدم من خلالها وسائل الإعلام مواد أمنية متخصصة بالمعنى الشامل للأمن، يتم ذلك عبر استخدام مختلف أساليب وفنون العمل الإعلامي وبالإفادة من القدرات المؤهلة إعلاميًا وأمنيًا الحديث عن الوظيفة الأمنية للإعلام هنا يستهدف لفت النظر لأهمية المادة الأمنية وضرورة عناية الوسائل الإعلامية بها.

ولذلك يمتد المفهوم الحديث للعمل الأمني ليشمل الوقاية من الجريمة قبل وقوعها من خلال ما يمكن أن يقوم به الإعلام الأمني وغيره من الجهود الاتصالية. كما أن الجمهور المستهدف يعد أحد العناصر الحاكمة لأية عملية إعلامية؛ فتبعًا لخصائص هذا الجمهور

وعاداته وتقاليده وقيمه ومفاهيمه ورؤاه تتشكل العملية الإعلامية، ولا يعني هذا أن الإعلام يجب أن يكون أداة لترسيخ التقليد ومقاومة التغيير والتجديد، وإنما على المخطط الإعلامي أن يضع في الاعتبار خصائص الجمهور المتلقي للرسائل الإعلامية التي قد تشتمل على بعض الأفكار والرؤى الجديدة بحيث يقدمه بالشكل وبالصيغة التي لا ينتج عنها أي شك أو حذر أو صدام مع الجمهور المتلقي، والواقع أن هذه المسألة تعد إحدى المعضلات التي تواجه الإعلام في كافة المجتمعات؛ إلا أن هناك عدة استراتيجيات تعمل على التغلب على تلك المعرفلات أو تجنب آثارها (سعد الدغمان، ص3).

من جهته قدم الباحث علي عجوة ضمن مقالته حول الإعلام الأمني المفهوم و التعريف خلال ندوة الإعلام الأمني المشكلات و الحلول تعريفا للإعلام الأمني يفيد بأنه يمثل مختلف الرسائل الإعلامية المدروسة التي تصدر بهدف توجيه الرأي العام لتحقيق الخطة الشاملة للأمن والتصدي للأسباب الدافعة لارتكاب الجريمة والتوعية بمخاطر الجرائم وإرشاد المواطنين بأسلوب يضمن عدم وقوعهم فريسة للجريمة أو التورط في ارتكابها وتبصيرهم بأساليب الوقاية من الجريمة من خلال تدابير مختلفة وتنمية حسهم الأمني وإشعارهم بمسئوليتهم الجماعية عن مكافحة الانحراف ونشر الحقائق عن الأهداف الأمنية دون تهويل (علي عجوة، 1997، ص10)

كما أن الإعلام الأمني الحديث يمكن اعتباره نتاج تكامل أداء مختلف قطاعات المجتمع لدورها في هذا المجال، حيث يجب ألا تقتصر مهمة تغطية ومعالجة القضايا الأمنية على الأجهزة الأمنية فقط، أو وسائل الإعلام الرسمية بل يجب أن يشمل ذلك وسائل الإعلام الخاصة التي ينبغي لها القيام بدور رئيس في الإستراتيجية الأمنية للمجتمع؛ انطلاقاً مما تمليه الوظائف المهنية، والاجتماعية، والوطنية لهذه الوسائل، حيث يتعين أن تعمل مختلف وسائل الإعلام المقروءة، والمسموعة، والمرئية على إحاطة الجمهور بالتطورات المختلفة في المجتمع ومن ذلك الأحداث الأمنية إلى جانب توعية الجمهور بالمخاطر المترتبة على السلوكيات المنحرفة وبدور الجمهور في مواجهة هذه السلوكيات، و يمكن القول أن الممارسات المهنية للإعلام الأمني تتم من خلال:

- إدارات الإعلام في الأجهزة الأمنية المتخصصة

إذ تقوم إدارات الإعلام والعلاقات العامة في الأجهزة الأمنية بجهود إعلامية أمنية متخصصة.

• وسائل الإعلام الرسمية والخاصة في المجتمع

يفترض أن تقوم وسائل الرسمية والخاصة بدور رئيس في هذا المجال ينطلق من نظرية المسؤولية الاجتماعية التي تحاول التوفيق بين استقلال وسائل الإعلام وبين التزامها اتجاه المجتمع

حيث تحاول هذه النظرية التوفيق بين ثلاثة مبادئ :

الحرية والاختيار الفردي من جهة، وحرية وسائل الإعلام من جهة ثانية والتزام هذه الوسائل تجاه مجتمعها وقيمه من جهة ثالثة.

وترتكز المبادئ الأساسية لهذه النظرية على ما يلي (فهد بن عبد العزيز العسكر، 2008، ص3):

- على وسائل الإعلام ومنها الصحافة أن تقوم بالتزامات معينة تجاه مجتمعها.

- يتعين التزام وسائل الإعلام عند قيامها بأدوارها المجتمعية بالمعايير المهنية للأداء الإعلامي المصدقية، والموضوعية، والدقة،..

- على وسائل الإعلام أن تعكس الآراء والأفكار المتنوعة في المجتمع وأن تتجنب ما قد يؤدي إلى العنف أو الفوضى أو الجريمة أو ما يسئ إلى الأقليات.

- على الإعلاميين أن يكونوا مسؤولين تجاه مجتمعاتهم ومؤسستهم الصحفية والإعلامية

* خصائص الإعلام الأمني:

من حيث الموضوع:

- شمولية و اتساع الإعلام الأمني تبعا لما يفرضه المفهوم الحديث للأمن من اهتمامات متعددة

- حساسية الإعلام الأمني لما قد يترتب عليه من أثار تطال المجتمع وأفراده وهبئاته المختلفة ، فمثلا قد تهتز صورة المجتمع أو النظام أو إجراءاته التنفيذية من خلال الحديث مثلا عن عدم الجدية في مواجهة الانحرافات

- الإعلام الأمني دقيق وذو مزالق خطيرة : ولذلك يفترض توخي أقصى درجات الدقة في اختيار الموضوع المطروح وفي تحديد الطرق المناسبة للمعالجة في المراحل المختلفة. إضافة إلى الدقة في اختيار المعلومات وفي تحديد المواقف منها أو الاستنتاجات
- الإعلام الأمني موجه : الموضوعات الأمنية تعرض غالبا لدفع المجتمع لاتخاذ سلوك معين، ضد الانحراف أو الإرهابيين مثلا ، إضافة إلى تهيئة المجتمع لتقبل ما يتخذ من إجراءات ضدهم
- المواقف منه معلومة: الموضوعات الأمنية عادة ما تقابل بمواقف مؤيدة ، لكن من المهم تحويل الاقتناع إلى تصرف والتأثر إلى سلوك
- من حيث الحدث :
- الحدث الأمني حدث جماهيري لأنه مثير وجذاب، ومع ذلك لابد من تقديم المعلومات المتعلقة بجوهره.
- الحدث الأمني مفاجئ ولا يمكن توقع حدوثه.
- الحدث الأمني متغير ومتقلب وملتبس لتعدد أبعاده وتداخلها
- الحدث الأمني متجدد ومتسع لا يرى منه سوى الجزء الظاهر
- الحدث الأمني عبارة عن لحظة في سياق ، هذه اللحظة رغم غناها بالوقائع إلا أنها زائلة مع استمرارية السياق، ولذلك لابد من معالجة الحدث ضمن سياقه العام.
- من حيث الهدف أو الوظيفة:
- يرتبط هدف الوسيلة من نشر المواد الأمنية بشخصيتها وتوجيهها
- الوسائل الجادة تقدم الأحداث الأمنية لتعريف الجماهير بالانحرافات وتوعيتهم بأساليبها ودوافعها وطرق معالجتها وتحسيسهم بالجهود التي تبذل للقضاء عليها
- الوسائل الشعبية تتعامل مع الأحداث الأمنية لذاتها من خلال ما تتوافر عليه من إثارة وجاذبية وسرعة انتشار بغية الوصول لأكبر عدد من الجماهير

- تركز الوسائل الشعبية على الجوانب المثيرة في الأحداث الأمنية الأشخاص، طرق التنفيذ، التوقيت دون الاهتمام بتقديم المزيد من المعرفة التي ترفع من إدراك الجماهير للأحداث الأمنية، ويلعب الهدف المحدد مسبقا دورا حاسما في تحديد المراحل اللاحقة من عملية الإبداع الإعلامي، ذات الدور الذي يتم استخدام أسلوب المعالجة و طريقة العرض و التقديم بما يتناسب مع الهدف و ضرورة تحقيقها(أديب محمد خضور، 2007، 46).

من حيث الجمهور :

-يتنوع جمهور المواد الأمنية تبعاً لتنوع حاجاته الاتصالية تنتمي جماهير وسائل الإعلام لعدة فئات ديموغرافية

-هناك علاقة مباشرة بين سعي الوسيلة الإعلامية لتلبية حاجات جماهيرها واتجاه وشخصية هذه الوسيلة

-الوسائل الجادة تقدم الأحداث الأمنية باعتبارها مواد إعلامية تلبية الحاجات المشروعة للجماهير

-الوسائل الشعبية لا تكتفي بإشباع الحاجات الحقيقية، بل تعمل على استحداث حاجيات وهمية جديدة(فهد بن عبد العزيز العسكر، 2008، ص6-7)

* وظائف الإعلام الأمني

لا تزال وظائف و مهام الإعلام الأمني يكتنفها بعض الغموض، فهي لا زالت من الموضوعات التي لم تحظى بقدر كاف من الاهتمام البحثي، و معظم الأدبيات التي تناولت الإعلام الأمني قد صرفت قدرا كبيرا من اهتماماتها لتحديد مفهوم الإعلام الأمني ومشكلاته في الوطن العربي(عبد الرحمان بن محمد العسيري، 2007، ص9) ، و يسعى الإعلام الأمني عموما إلى القيام بالوظائف التالية:

- تعريف الجماهير بالانحرافات المختلفة، وتوعيتهم بدوافعها وبطرق معالجتها.

- إحاطة الجماهير بالجهود التي تبذل للقضاء على الانحرافات التي يمر بها المجتمع.
- تدعيم و تطوير المجتمع لضمان أمنه واستقراره وسلامته الاجتماعية بزيادة روح المواطنة والولاء للوطن لدى جميع أفراد المجتمع
- الاستفادة من وسائل الإعلام لنشر الوعي الأمني في المجتمع - التركيز على ارساء وترسيخ الضوابط الاجتماعية من قيم خيرة وعادات وتقاليد أصلية.
- اتخاذ ما يلزم من تدابير للحد من الآثار السلبية للمواد والبرامج الإعلامية التي تروج للجريمة وتزرع بذور التفكك والانحراف.
- استثمار برامج التربية والتعليم والمنشورات الخاصة بالأطفال لغرس الوعي الأمني وقواعد السلوك السليم.
- تشجيع إسهامات جمعيات وتنظيمات المجتمع المدني في نشر الوعي الأمني
- تفعيل و تنشيط دور الجمهور في التعاون مع أجهزة الأمن . مع تحسيس المواطنين بأهمية المشاركة الفعلية في مكافحة الجريمة.
- دعم النشاطات النوعية للتوعية بضرورة المساندة لعمل الأجهزة الأمنية.
- تكثيف وتنوع برامج التوعية الأمنية لتشمل كافة الفئات الاجتماعية.
- التنسيق مع المؤسسات الإعلامية لوضع الخطط التي تساعد هذه الأجهزة الأمنية للوقاية من الجريمة.
- تشجيع الإنتاج الإعلامي المشترك وتبادل البرامج والمواد الإعلامية في مجال الوقاية من الجريمة ومكافحتها، ووضع خطط إعلامية أمنية نموذجية للتوعية الأمنية والوقاية من الجريمة(قطام السرحان محمود، 2001، ص81).
- ولتحقيق ذلك وجب على المؤسسات الإعلامية قيامها بنشر:
 - ما يشير إلى يقظة وحرص الأجهزة الأمنية وقيامها بدورها
 - ما يؤكد قدرة الأجهزة الأمنية على ردع الخارجين على التشريعات والقوانين

- ما من شأنه أن يظهر مدى صلابة و ترابط الدولة بأجهزتها الأمنية و القضائية خصوصا في الحالات الحرجة والطارئة.

- ما من شأنه أن يعزز مبدأ التعاون و التكافل الاجتماعي

- ما من شأنه أن يساعد في مكافحة الجريمة من خلال تبني سياسة التنوير، و ليس التشهير والتقرير ويعنى ذلك أن الإعلام الأمني يجب أن يعالج السلبيات الإعلامية المتراكمة التي جعلت من الوسائل الإعلامية مدارس مجانية لتعليم الجريمة، والترغيب فيها(عبد الرحمان بن محمد العسيري،2007، ص28).

و إذا تكلمنا عن الواقع الإعلامي تجدر الإشارة هنا إلى التبعية الكبيرة التي تعاني منها الممارسة الإعلامية في أوطاننا، حيث نلاحظ أن نسبة كبيرة مما ينشر هو مادة إعلامية مستوردة تحمل في طياتها ثقافة الأخر، فأفلام الكارتون التي تبثها وسائل الإعلام العربية مثلا التي هي في غالبيتها مستوردة تمثل مظاهر العنف و الجريمة فيها ما يفوق 80%، و نفس الشيء يمكن قوله عن الأفلام و المسلسلات، و حتى الأخبار التي يشاهدها المواطن صممت وفق قيم و نظم و اعتبارات أيديولوجية، وقد جاءت ثقافة النظام الدولي الجديد لتفرض ثقافة موحدة على العالم تقودها الشركات المتعددة الجنسيات التي تسيطر على المركب الصناعي العسكري الاتصالي، التي تنشر عبر وسائل

الإعلام العالمية الثقافية التي تنفي الثقافات الأخرى و تنشر الثقافة التي تخدم أهداف و مصالح هذه الشركات، وبدلا من مواجهة الغزو و القيم الدخيلة و نشر الثقافة المحلية والقيم العربية الإسلامية أصبحت القنوات العربية، ووسائل تابعة تدور في فلك آلة إعلامية عالمية تروج لأفكار و مبادئ و قيم و مصالح الأقوى(تيقان بوبكر،2015، ص105)

* أهمية الإعلام الأمني:

تعود أهمية الإعلام الأمني المتخصص، إلى تأثير عدد من العوامل منها(فهد بن عبد العزيز العسكر، 2008، ص8):

- تعقد الحياة وتشابكها، وتداخل العديد من العوامل في معطياتها

- تزايد الحاجات الاتصالية للجماهير الحديثة.

- سيادة مفهوم اقتصاد السوق بين المتنافسين في الصناعة الإعلامية
- تنامي معدلات الجريمة، وظهور العديد من الأنماط الإجرامية الحديثة.
- ظهور الأبعاد الجديدة التي عرفها الأمن بمعناه الشامل القومي، الاجتماعي، الفكري، البيئي وارتباط ذلك بعوامل سياسية واقتصادية وثقافية وإعلامية تؤدي عبر تفاعلها أدوارا تسهم في استقرار المجتمع
- تنامي الإحساس بالدور الذي يمكن أن يسهم به الإعلام في المنظومة المتكاملة للعمل الأمني.

*عوامل قصور الإعلام الأمني ومشكلاته:

- بالرغم من التقدم العلمي والتطور التقني الكبير، إلا أن أنظمة التعليم والتثقيف الأمني تعاني من الجمود والقصور والعجز عن ملاحقة هذه التطورات، مما ينتج عنه فقدان الإيمان بالتفكير المنطقي كمنهج أساسي لحل المشكلات الأمنية في مختلف المجالات، الأمر الذي يحتم على الإعلام الأمني بمختلف شعبه ووسائله ومستوياته أن يقوم بتغطية هذا الجانب المفقود(ابراهيم بن أحمد الشماسي و آخرون، 2003، ص169)
- ففي أغلب الأحيان يخرج الإعلام عن وظيفته الأساسية ويفرغ من محتواه ويصبح غير مفيد ومجدي وذلك يعود لأسباب عديدة يمكننا أن نبينها في ما يلي :
- عدم وضوح مفهوم الإعلام الأمني، ومسؤولياته.
- ضعف الإمكانيات المتاحة أمام القائمين على الإعلام الأمني.
- ضعف إيجابية اتجاهات الجماهير نحو الممارسات الإعلامية للأجهزة الرسمية، ووسائل الإعلام الحكومية خاصة طبيعة واتجاه الاتصال المتاح في الوسائل الرسمية، ويعود ذلك إلى:
- * مبالغة بعض الوسائل الرسمية في تمثيل الموقف الرسمي تحت دعاوى الدفاع عن المصلحة الوطنية؛ مما يؤدي إلى تحول الخطاب الإعلامي الصادر عن هذه الجهات إلى ما يشبه المواعظ والنصائح بدلا عن العمل المهني.

* مثالية الخطاب الإعلامي الرسمي، حيث يبالغ الخطاب الرسمي في تقديم ما تقوم به الجهات الأمنية باعتباره عملاً دقيقاً معقداً ومنظماً يملك معدلات عالية من الحلول الجاهزة لكشف طبيعة الغموض الذي يكتنف أي عمل إجرامي -اشتداد المنافسة بين وسائل الإعلام المختلفة بحثاً عن الانتشار الأوسع، بفعل تأثير العوامل التالية:

- دور آليات السوق، لم يعد قرار النشر عن هذه الأحداث بيد إدارة التحرير

- ما فرضته التقنيات الحديثة من توفير كم كبير من المواد الإعلامية.

- ضعف الكفاية المهنية للقائمين على الإعلام الأمني.

- يتطلب نجاح العاملين في الإعلام الأمني في القيام بواجباتهم الوظيفية توافرهم على قدر عالٍ من الكفاية المهنية، ويؤدي افتقاد العاملين في الإعلام الأمني للكفاية المهنية إلى التوسع في نشر الجرائم، وهو ما يسهم في فقدان الجماهير للإحساس بالأمن، كما يمكن أن تحول بعض صيغ التناول الإعلامي لأعمال المجرمين إلى أبطال عبر وصفهم بالبراعة والذكاء مما قد يدفع الشباب للإعجاب بهم ومحاولة تقليدهم، كما يمكن أن تقلل هذه الصيغ من مكانة رجال الأمن عبر تقديمهم في شكل محدود الكفاءة والخبرة والذكاء

- قد تتركز القيم الموجهة للعمل الإعلامي في الإثارة فقط بحيث تصبح هذه القيمة هي القيمة الوحيدة الموجهة للعمل الإعلامي

- يمكن أن يؤدي إخراج الأحداث الأمنية من سياقاتها العامة إلى تقديم وقائع غامضة ومضللة وغير مقنعة، كما يمكن أن يؤدي ذلك إلى حدوث مشكلات قد تبدو أكثر خطورة من الأحداث الإجرامية نفسها.

المحور الثاني : إشكالية التغطية الصحفية للأخبار والأحداث الأمنية في الجزائر

• لمحة عن علاقة النظام بالصحافة في الجزائر

يعرف الإعلام الجزائري اليوم تحولات كبيرة، سواء ما تعلق بطبيعة النشاط الإعلامي في الوسائل المسموعة والمرئية، أو ما تعلق بالهياكل وعدداً لقنوات وخصائصها، وقد جاء هذا التحول كحتمية للتغيير الشامل الذي عرفته الجزائر عقب دستور فبراير

1989، وكذا إدراك الدولة لأهمية الدور الذي قد تلعبه الإذاعة والتلفزيون، ومدى تأثيرها على الجماهير، وقصد الوقوف على المسار التطوري للإعلام الرسمي في الجزائر، نستعرض لمحة تاريخية عن تاريخ الصحافة في الجزائر.

إن تاريخ الصحافة وتاريخ السياسة في الجزائر متلازمان، ذلك أن الصحافة مثلت أداة تعبير للسياسة منذ الاستقلال، أين عرفت في تطورها مرحلتين أساسيتين ومتباينتين وهذا ارتباطا بالنظام السياسي الذي عرفته الجزائر المستقلة. وما يعتبر عاملا رئيسيا وحاسما في تحديد كل مرحلة هو نوعية وطبيعة الجماعة الحاكمة حيث نجد أن وسائل الاتصال الجماهيري في علاقتها بالسياسة تتوقف على فلسفة هذه الوسائل في المجتمع وملكيته وأهدافها فهي إما تابعة للنظام السياسي وأداة من أدوات ممارسة السلطة في المجتمع، وفي هذه الحالة ملتزمة بالمنطق الدعائي لسياسة النظام الحاكم، أو أنها وسائل مستقلة عن النظام أو تابعة للأحزاب وهي في هذه الحالة تتبنى وجهة نظر الرأي العام، أو على الأقل الجماعات السياسية المؤثرة

فالمرحلة الممتدة بين 1962 . 1988 تتفق كلها في الاستناد إلى دستور مفروض بطرق خاصة يركز على تركيز السلطة وأحادية الحزب وتقيد الحريات وفرض أيديولوجية معينة وتنقسم هذه المرحلة بدورها إلى عدة مراحل :

1962. 1965 تميزت هذه المرحلة بالصراع الشديد حول السلطة بين مختلف القوى التي أفرزتها الثورة الجزائرية، حيث تأثرت جميع القطاعات المرتبطة بالنظام السياسي، منها الإعلام الذي تميز بغياب نصوص تنظمه، وخطة يسير وفقها، ورغم هذا فقد عملت الحكومة والحزب على البحث عن طريقة يهيمن بها على الصحافة المكتوبة(محمد فوزي كنزاي،2010،ص 466-467)

1965. 1978 : وانتهجت الحكومة فيه مسلكا اشتراكيا (من الناحية النظرية) في بناء الدولة. أما في الميدان الإعلامي فإن الحكومة والحزب عملا على إقامة نموذج اشتراكي للإعلام. يظهر هذا من خلال إلغاء الملكية الخاصة للصحافة المكتوبة، وتحديد وظيفتها حسب ما سطرته الحكومة والحزب في تلك المرحلة

1979-1989: عقب وفاة الرئيس "هوارى بومدين" ظهر من جديد الصراع حول السلطة وانتهى بتعيين بانتخاب الشاذلي بن جديد رئيسا للجمهورية، وقد تميزت سياسة هذه الفترة من الحكم في مجملها (الثمانينيات) بنوع من الانفتاح السياسي التدريجي، بالإضافة إلى المعارضة التي بدأت تتحرك في الداخل وبدأت تجهر بانتقاداتها لنمط السياسة المتبعة، كما شهدت الجزائر خلال هذه الفترة ظروف اجتماعية، سياسية واقتصادية مزرية أدت إلى تصعيد الأزمة السياسية وأخذت منعرجا واسعا إثر أحداث أكتوبر لسنة 1988، هذه الأحداث التي كانت منعطفًا حاسمًا في تاريخ الجزائر السياسي، أين كرست نهاية الاحتكار السياسي بإقرار التعددية السياسية والإعلامية، لكن مضمون الرسالة الإعلامية في هذه المرحلة فقد عرفت على حد قول "عزي عبد الرحمن" انحدار من المنظور الإعلامي الخاص بالتنمية التي سيطرت في الأعوام السابقة

1989-1992: دخلت الجزائر فترة مغايرة تميزت بظهور دستور جديد في 23 فيفري 1989 جسد التعددية الحزبية، حيث أصبحت التعددية السياسية واقعا دستوريا وممارسة سياسية فعلية، وظهرت على الساحة الأحزاب والجمعيات السياسية وأعلنت عن نفسها لممارسة حقها في العمل السياسي. إن هذه الوضعية السياسية الجديدة بالإضافة إلى الإصلاحات الاقتصادية المتمثلة في استقلالية المؤسسات أثرت على قطاع الصحافة المكتوبة ما ترتب عنها حتمية صدور قانون الإعلام في سنة 1990، هذا الأخير الذي يعتبر منعطفًا حاسمًا في تاريخ الصحافة المكتوبة في الجزائر وهكذا نشأت الصحف الخاصة والحزبية والساخرة بالإضافة إلى تدعيم الإعلام العمومي والجهوي

1991-1999: في ظل واقع سياسي وأمني متأزم (الإرهاب، توقف المسار الانتخابي) وبعدهما أصبحت حرية الصحافة تخضع لتجاوب طرفين متصارعين بصرف النظر عن وسيلة الصراع ديمقراطية كانت أم إرهابية، فقد لجأت السلطة إلى أساليب سن قوانين جديدة للتحكم في حرية الصحافة وتداول المعلومات خاصة المتعلقة بأحداث الصراع، أما الطرف الثاني فقد ركز نشاطه على اغتيال الصحفيين والمثقفين بصفة عامة. وفي ظل هذا التوجه الديمقراطي الذي بدأ مع دستور 1989 وقانون الإعلام 1990 شهدت الصحافة تطورا كميا ونوعيا وتمتعت بقدر واضح من الحرية واستطاعت الاتجاهات السياسية أن تعبر عن رأيها. ففي مرحلة التسعينات وخاصة بعد إعلان حالة الطوارئ

سنة 1992 عرفت الصحافة نوعا من الحصار الذي حد من حريتها في خدمة المجتمع والتعبير عن اتجاهات الرأي العام

1999-2017 : إن مهنة الاعلام أضحت واحدة من مهن المعرفة التي تتبوأ موقعا مرجحا في موازين القوى الاجتماعية. فنتيجة لقوة المعرفة التي تمتع بها هذه المهنة، فإن تأثيرها على حياة الأفراد والجماعات، وكذلك على صناعة القرار وعلى التوازن الاجتماعي، هو في تزايد متواصل، هذا الموقف جعل من النظام في عهد الرئيس بوتفليقة يوسع من تضيق الخناق على الصحافة الجزائرية، ويعكس هذا الوضع تعديل قانون العقوبات لعام 2001 الذي أصبح يسمح بسجن الصحفيين لمدة سنة وتغريمهم، رغم هذا ظلت وضعية الصحافة مستقرة غير أن ملامحها بدأت تتغير مباشرة بعد 2004، حيث باتت الصحافة الجزائرية تفتقر للمعلومة الأكيدة خاصة السياسية منها، ما جعلها تتجه ناحية تغطية أخبار ونشر مواضيع لا ترقى لاهتمامات الجمهور ، الأمر الذي أدى إلى فقدانها للمصداقية في نظر الجمهور، ويرى البعض أن سياسة التضيق على الصحافة وغلق مصادر الخبر مقصودة من طرف الحكومة بهدف تفتيه الصحافة الخاصة وحمل المواطن على إعادة الثقة في وسائل الإعلام الرسمية خاصة الثقيلة منها من إذاعة وتلفزيون(أحمد بخوش)

هذه الحقائق قد تدل من جهة على ما يعانيه قطاع الإعلام في الجزائر في مواجهة السلطة لكنها من جهة أخرى لا يجب أن تمنعنا من النظر إلى المكتسبات التي تحققت في الوقت الحالي، من خلال الترخيص للعديد من القنوات الخاصة

إن الإصلاحات التي تمس قطاع الإعلام في الجزائر لازالت مستمرة وأخرها قانون الإعلام الجديد الذي اعتبر من طرف أغلب الأكاديميين والإعلاميين مخيبا للآمال، لكن من جهة أخرى وجب على المشتغلين في حقل الإعلام قبل أن يطالبوا بمزيد من الحريات أن يكونوا أولا أهلا لهذه الحرية، فالحرية لا تعني أن تقول ما تشاء وقت ما تشاء وضد من تشاء فقط، بل الحرية تعني الموضوعية والشفافية والمصداقية ، تعني التدفق الإعلامي المتوازن وتعني أهم من ذلك مسؤولية وأخلاق ، فهل الإعلاميون الجزائريون أهل لتأسيس آلة إعلامية تحكمها الأخلاق ومصصلحة المواطن والوطن قبل المصالح الشخصية.

– الأخبار الأمنية وإشكالية التغطية الإعلامية في الجزائر

أصبحت التغطية الإعلامية للأحداث الأمنية موضع قلق الرأي العام والجهات الرسمية المعنية بمكافحة الظواهر الإرهابية، واحتدم النقاش حول السياسات الإعلامية الواجب إتباعها في تغطية الأحداث الأمنية وظهرت توجهات مختلفة، فمنها من نادى بالحظر التام على تغطية العمليات الإرهابية وعدم نشر أي منها، ومنها من دعا إلى التعامل معها كأى حدث آخر.

وثمة من دعا إلى موقف وسطي يتمثل في تقديم تغطية مسئولة متوازنة، ويعكس النقاش المحتدم حول التغطية الإعلامية للعمليات الإرهابية القلق من ناحيتين الأول هو انزلاق التغطية الإعلامية لهذه العمليات دون وعي غالبا، باتجاه خدمة الإرهاب وتحقيق أهداف الإرهابيين، وثانيا سيطرة معايير الإعلام الرسمي وتقديم تغطية إعلامية جامدة غير فاعلة تخدم ولو بطريقة غير مباشرة وغير واعية أهداف الإرهابيين(أسامة مبروك، 2016)

كما أن جهل القيادات السياسية والأمنية بالإستراتيجية الإعلامية للجماعات المسلحة يؤدي بالضرورة إلى الارتباك والتعثّر في المواجهة الإعلامية، الأمر الذي بدوره قد يؤدي إلى خدمة الجماعات المسلحة وتحقيق أهدافها، كما أن تأخر القيادات السياسية والأمنية في تحديد موقفها من العمليات المسلحة يؤدي إلى تأخر تحديد أسلوب المعالجة الإعلامية لتلك الأحداث، فينعكس ذلك التأخر والتردد سلبا على الوظيفة الإعلامية، معنى ذلك أن تقييد الصحافة بإستراتيجية السلطة أو الأجهزة الأمنية أمر سلبي جدا قد يعطل المؤسسة الإعلامية عن تحديد موقفها المتعلق بموقف السلطة، و يؤخرها عن تغطية الحدث الأمني الذي يتميز بطبيعته بالإيقاع السريع والطابع المثير و قدرته الكبيرة على جذب اهتمام الجماهير الواسعة

وهو الأمر الذي يجري في الجزائر، ذلك أن تأخر الإعلام بشتى أنواعه عن تغطية الحدث الأمني في حينه، قد فتح الباب واسعا أمام الأقاويل والإشاعات التي جعلت الجمهور الجزائري يفقد الثقة في الصحافة لأنها لا تقدم له الأخبار الكاملة التي يستقيها من غيرها، كما أنه لم يعد يثق في الأخبار التي تعرضها له ولو كانت صادقة، لأن الجمهور لن يصدق المعلومة المتأخرة والناقصة مرة أخرى ولو كانت صادقة و رسمية ما جعل الممارسة

الإعلامية، تحولت من فعل إخباري و تحليلي، إلى خطابات تبريرية، تخدم عن قصد أو عن غير قصد مشاريع ومصالح أجنحة داخل السلطة

أمام الحقيقة المرة التي عاشها الشعب الجزائري بكل فئاته بما فيها الصحافة الوطنية، و أمام إشكالية حقها في نشر أو عدم نشر الأخبار الأمنية، ساد تساؤل في أوساط الأسرة الإعلامية مفاده: هل يمكن للأقلام الصحفية، و لكاميرات التصوير أن تدير ظهرها لمثل تلك الاعتداءات التي تعرض لها المواطن، في أبسط حقوقه و هو الحق في الحياة ؟

حاليا يصعب على 70 في المائة من الصحفيين الجزائريين بمختلف انتماءاتهم المهنية الحصول على الخبر، جراء الرقابة التي تمارسها السلطة عن طريق حجب و حذف المعلومات، أمر يعتبره الصحفيون تصرف سافر في حق الجمهور في الإعلام و حرية التعبير، فممارسة القس في الرقابة أو كل ما يشابهها يؤدي مباشرة إلى التقليل من فضاء الحرية الفردية و الجماعية، و هنا بقي الصحفي الجزائري نتيجة حجب الأخبار عنه بعيدا عن الواقع و الممارسة الفعلية لمهنة الإعلام، كما أن التناقض في الخطابات الرسمية و الإجراءات القانونية المتخذة في مجال الإعلام منذ سنوات، جعل الصحافة في مفترق طرق لا تعرف بالتحديد الوجهة المناسبة التي من شأنها التوفيق بين ضمان الحق في الإعلام و صيانة المصلحة الوطنية

إن الأحداث الأمنية الخطيرة التي جرت في الجزائر و التي حركت المتغيرات السياسية الداخلية جعلت من النظام السياسي يتعامل بحذر و بقسوة في المجال الإعلامي من خلال إلى إقصاء العديد من الجرائد و القنوات الخاصة التي قد تقلق السلطة السياسية(محمد إيوانوغان،1996)، كغلق قناة الوطن و عدم السماح لرجل الأعمال اسعد ربراب بشراء أسهم مؤسسة الخبر، و التضيق على المؤسسات الإعلامية في ممارسة المهام الإعلامية بشكل يسمح بمعالجة جميع الأحداث دون خوف من قرارات الغلق و الجري إلى أروقة العدالة .

إن وقوع الصحافة الجزائرية في حصار ضربته حولها السلطة جعلها تفتقر إلى الوسائل الضرورية التي تساعد على تأدية المطلوب منها بأكمل وجه، كما أن بعض الأكاديميون

يرون أن الصحافة الجزائرية منذ فترة العشرية السوداء كانت عاجزة على بلوغ مستوى تلك المتطلبات، بسبب الحصار المضروب عليها، و بسبب المرحلة التي وجدت فيها شهدت أحداثا وظواهر وتطورات معقدة في كافة المجالات، فلم يعد باستطاعة الصحفي المؤهل تأهيلا عاما قادرا على تشخيص وتحليل وفهم و استيعاب ومتابعة هذا المستوى النوعي من الوضع الجديد المتنوع و المعقد والمتداخل، واقع أصبحت فيه المنافسة الشديدة من السمات البارزة للإعلام بعد الانفتاح الإعلامي، أمر جعل السلطة تحاصر الصحافة المستقلة، لأنها اعتبرتها مصدر تهديد للاستقرار السياسي و الاجتماعي و الأمني للبلاد و بدعوى أنها تساهم في تزويد الجمهور بأفكار و برامج مضادة للاستقرار و التوافق الاجتماعي (وريدة خيلية، 2011، 343)

و أمام هذا الوضع الذي وصل إليه حال الصحافة في الجزائر من جانبه المتعلق بالتغطيات الإعلامية للأحداث و العمليات الأمنية ظهرت ثلاثة إتجاهات تحاول أن تفك شفرة تلك القطيعة الموجودة بين الإعلام الجزائري و عملية التناول الإعلامي للأحداث و الاخبار الأمنية التي جرت و لازالت تجري داخل المجتمع الجزائري:

الاتجاه الأول: اتجه تمثله وزارة الداخلية و الأجهزة الأمنية التي تعتبر أن التناول الصحفي للحدث الأمني في مجمله، يقدم خدمات مجانية للجماعات المسلحة، و قد أكد أصحاب هذا الإتجاه عبر العديد من التصريحات على أن التغطية الإعلامية للأحداث الأمنية

1-تساعد، على نقل أفكار و أهداف الإسلاميين، و الجماعات المسلحة، إلى الجماهير الواسعة، حيث أكد الباحث Schaffert في هذا الصدد أن الصحافة" قد اصطدمت بحقيقة، أن الجماعات المسلحة، يستغلونها من خلال نشر بياناتهم، و مكالماتهم الهاتفية التي وظفوها لصالحه، و منه يصبح من العبث الحديث عن حق الجمهور في أن يعرف

2-إظهار تلك الجماعات و التنظيمات المسلحة كأصحاب قضية مما يساهم في حصولهم على الشرعية. يؤكد هذه الفكرة، " روبرت د أوكلي " على وجود علاقة تفاعلية بين ثلاث أطراف: الإرهاب، وسائل الإعلام، و الحكومة فتطرح هذه الثلاثية مشاكل حادة خاصة في المجتمعات و الدول حديثة الديمقراطية. لأن تقاليدنا الجديدة، و إشكالية نشر

المعلومات، و استجابة الرأي العام تجعل تلك الدول أكثر عرضة من غيرها لضغوطات تولدها وسائل الإعلام، لأن تكرار الحديث عن العمليات المسلحة و تضخيمها، تشكل أهدافا سياسية لهؤلاء الناشطين.

3- يؤدي التناول الصحفي المتكرر لأخبار الجماعات المسلحة و العمليات المسلحة، إلى إظهار عجز السلطة، على مواجهة تلك الجماعات، و بالتالي إظهار عجز الأجهزة الأمنية عن حماية المواطنين.

لكن من جهة أخرى تعتبر المبالغة غير المبررة في الحرص على الطابع السري للعمليات المسلحة، تؤدي إلى فرض نوع من التكتّم الشديد على تغطية العمليات المسلحة بالتالي تصبح التغطية سطحية غير متماسكة و غير مقنعة.

كما أن اعتماد الصحافة المصادر الرسمية الأمنية في استقاء الأخبار الأمنية، و الحقائق و البيانات، من شأنه أن يجعل التغطية الإعلامية غير متوازنة و ذات بعد واحد، و هذا لا يتلائم مع أساليب المعالجة الإعلامية المنطلقة من نظريات متعلقة باستراتيجيات الإقناع و آليات التأثير.

أمام هذه الإشكالية المعقدة، يجد الصحفيون أنفسهم، في صراع بين أهدافهم الإعلامية، من الحفاظ على حرية التعبير، إلى إشباع الجمهور، و بين أهداف الإرهابيين و أهداف السلطة، الرامية إلى تحويل التغطية الإعلامية لصالحها. لذلك نجد السلطة تعمل ما بوسعها، للتحكم في التغطيات الإعلامية، بحجة التقليل من أثر الإرهاب

أمام هذه الإشكالية، فقدت الصحافة الجزائرية، عمومية أو مستقلة، مصداقيتها تدريجيا، عندما اتجه المواطن الجزائري إلى البحث عن الحقيقة في قنوات إعلامية أجنبية.

الاتجاه الثاني : يمثله الأكاديميون

يرى أصحاب هذا الاتجاه أن تناول الصحافة للخبر الأمني في مجمله يقدم إسهاما حقيقيا فاعلا في الوقاية من الإرهاب و مكافحته من خلال نشر ثقافة أمنية من شأنها تعريف المواطن بالإرهاب، و تحصينه ضده و دفعه للإسهام في مواجهته، و الدليل على صحة هذا

الاتجاه" فرق الدفاع الذاتي" التي كونها في البداية أبناء الشعب الذين اقتنعوا-بعد أن كانوا مساندين للجماعات المسلحة -بالضرر الذي أحدثه هؤلاء على المجتمع الجزائري من خلال أعمال القتل و التخريب، والأعمال الإرهابية البشعة من اغتالات و سيارات مفخخة و مجازر جماعية اطلعوا عليها من خلال الصحافة و في هذا الصدد قالت الباحثة الأمريكية "مارغريت سوليفان": "لا يمكن للناس أن يمارسوا السلطة و لا أن يصبحوا قادرين على اتخاذ قرارات مستقلة إلا إذا حصلوا على معلومات حقيقية و موثوقة، و لا يمكن أن يحصلوا عليها إلا من الصحافة الحرة(د.مجد سعد ابراهيم، 2002، ص10) " و قد أكد هذا المنطلق الباحث الألماني Ottogrott في قوله أن الإعلام هو التعبير الموضوعي لعقلية الجماهير و لروحها و ميولها واتجاهاتها في نفس الوقت(سيقورين لاباتر: حمادة ابراهيم، 2003، ص83)

فالمتلقي راشد و مسئول، و الصحافة أمامه لها مسئولية أخلاقية، يفرض عليها أن تخبره بالحقيقة، ما يعني أن تنشر أخبار الأعمال الإرهابية كما وقعت هو تمكين الشعب من التعرف على الأعمال الوحشية التي تقوم بها الجماعات المسلحة من جهة، و من جهة أخرى تمكنه من التنديد بها أكثر فأكثر، إذن هذا يدعونا للقول، أن التغطية الإعلامية للخبر الأمني، لا تعتبر إشهارا بل تعتبر شكلا من أشكال المقاومة ضد الإرهاب.

الاتجاه الثالث: يمثل هذا الاتجاه الباحثون الإعلاميون الذين يؤمنون بنظرية التأثير المحدود للصحافة المكتوبة، حيث يرون أن التناول الإعلامي للخبر الأمني في مجمله لا يؤدي دورا محسوسا في الظاهرة الإرهابية، نظرا للتأثير المحدود للصحافة على المتلقي لأن موقف المتلقيلا تحده الصحافة فقط و لكن بفعل مؤثرات عديدة أخرى ، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور مفهوم " المتلقي العنيد" الذي يقف موقفا نقديا، خاصة متلقي الصحافة الإلكترونية و صحافة المواقع الاجتماعية و التطبيقات الذكية عبر الهواتف النقالة

فأعمال العنف و الإرهاب هي في الأصل فلسفات و ترجمة مادية لأفكار و نظريات مختلفة ليس المقصود هنا، منع الناس من التفكير لكن المطلوب ترشيد الفكر، و كبح شذوذ الأفكار و النظريات المعوجة المولعة بنشر شائن الفكر المقوض لثوابت الحياة فثمة فرق بين التفكير البريء الهادف المستنير، و التفكير المستتر، الذي يتحول إلى برامج طابعها

البراءة و خلفيتها مادة إعلامية ذات مدلولات سيئة يقتضي التدخل فيها لتحقيق مصلحة عامة راجحة على المصلحة الخاصة

كما يؤكد أصحاب هذا الإتجاه على فكرة اليقظة الإعلامية البصيرة، التي تلتزم التحلي برؤية متوازنة، بين ما هو مطروح و ما هو مطلوب و منه بإمكان الإعلام أن يلبي رغبة الجمهور بمادة إعلامية موازنة بين القيم الأخلاقية و قيم العصر خالية من الترق الإعلامي(وريدة خيلية، 2011، ص 345-346))

خاتمة

إن الوصول إلى مرحلة حركية و عمل الإعلام الأمني في الجزائر، يتطلب انسيابية عالية ترجمها عملية تدفق للمعلومات الصحيحة للمواطنين و للصحافة عبر قنوات شرعية مسئولة بأسرع وقت ممكن، مما يكفل قطع الطريق على أية معالجات مغرضة أو تأويلات لا تحتملها الظروف على المستوى المحلي و الإقليمي

و لأن المبالغة غير المبررة في الحرص على الطابع السري للخبر الأمني، تؤدي إلى فرض نوع من التكنم الشديد على تغطية الحدث الأمني، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تغطية سطحية و جزئية، و بالتالي تصبح غير متماسكة و غير مقنعة، و منه نفور الجمهور إلى قنوات و مصادر إعلامية أكثر دقة و سرعة في نقل الخبر الأمني

فالصحافة قد تساهم في مضاعفة متاعب الأمن إذا أقدمت على نشر أخبار أمنية دون تمحيص أو تدقيق، و عدم استبعاد ما يوحي بالجريمة، و لأن الأجهزة الأمنية ينبغي عليها ينبغي تزويد الصحافة، بوافر المعلومات لدرء الشائعات و تقويض الأخبار الخاطئة المغرضة المروجة من أجل تهدئة الرأي العام

و ضمانا لتأدية الأدوار بشكل جيد بين الصحافة و الأجهزة الأمنية، على الطرفين أن يراعيان علاقة التأثير و التأثير القوية التي تربط مهامهما، بحيث لا يتأتى لأحدهما العمل بكفاية دون ضمان أن يكون الطرف الثاني متفقا و منسقا معه، و متناغما و مؤيدا لتوجهاته

فأولى المهام الضرورية، التي يتوجب على الجهازين، وضعها في الاعتبار هو القيام بتعاون تنسيقي حتى لا يجهض أحدهما عمل الآخر ، لأن حرمان الصحافة من مصدر الخبر يجعلها تتجه إلى وسائلها الخاصة للحصول على المعلومات عن طريق التحقيقات الموازية كالاستطلاع الميداني وغيرها من المصادر.

المصادر والمراجع

- محمد الخليفة المعلى، الإعلام الشرطي في دولة الإمارات العربية المتحدة، ندوة الشرطة و المجتمع، ديسمبر، 1995 .
- قطام السرحان محمود، الإعلام الأمني و الشباب، أعمال ندوة الإعلام الأمني العربي قضاياه و مشكلاته، اكااديمية نايف للعلوم، الأمنية، مركز الدراسات و البحوث : الرياض، ط 1. 2001.
- سعد الدغمان، الإعلام الأمني التعريف الوظائف و الإشكالات، مركز الإعلام الأمني للأبحاث: الإمارات العربية المتحدة، 2006.
- علي عوجة ، الإعلام الأمني المفهوم و التعريف، ندوة الإعلام الأمني المشكلات و الحلول. أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، القاهرة، 1997.
- فهد بن عبد العزيز العسكر، الإعلام الأمني مفهومه أسسه تطوره و وظائفه، جامعة نايف للعلوم الأمنية: كلية التدريب، الرياض، 2008، ص.3 .
- أديب محمد خضور، خصائص الإعلام الأمني و انعكاساتها على تحرير المواد الإعلامية الأمنية - الإعلام و الأمن -مركز الدراسات والبحوث – جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية -الطبعة الأولى - الرياض، 2007 .
- عبد الرحمان بن محمد العسيري، مهام الإعلام الأمني ووظائفه في المجتمعات العربية المعاصرة - الإعلام و الأمن - مركز الدراسات والبحوث، ط 1 ، الرياض. 2007 .
- محمد سعد ابراهيم، الإعلام التنموي و التعددية الحزبي، دار الكتب العلمية و النشر و التوزيع، القاهرة: 2002 .
- سيقورين لاباتر: حمادة ابراهيم، الإسلاميون الجزائريون بين صناديق الانتخابات و الأدغال، المشروع القومي للترجمة، المجلس الأعلى للثقافة، ط 1 . 2003 .
- ابراهيم بن أحمد الشماسي و آخرون، الثقافة الأمنية: الجودة النوعية لبرامج الإعلام الأمني العربي، ط 01 ، اكااديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2003 .

- تيقان بوبكر، الإعلام الأمني وعلاقته بتحسين أداء جهاز الشرطة الجزائري، أطروحة دكتوراه دولة في علم الاجتماع، جامعة محمد خيضر بسكرة، قسم علم الاجتماع، السنة الجامعية 2015/2014.
- وريدة خيلية، الوضعية الأمنية في الجزائر من خلال الصحافة الوطنية، اطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، كلية الإعلام والاتصال، الموسم الجامعي 2011/2010.
- محمد فوزي كنزاي، الإطار السياسي للصحافة المكتوبة في الجزائر 1962-1997، سلسلة التدفق الاتصالي في عالم متغير، مجلة البحث في العلوم الإنسانية، جامعة 20 أوت بسكيكدة، عدد 05، ماي 2010.
- أحمد بخوش، الإعلام الرسمي في الجزائر والكبت الإعلامي في مرحلة التحول الديمقراطي، مداخلة علمية، جامعة قسنطينة
- محمد إيوانوغان، اقتراحات لإعادة تنظيم المهنة جريدة الخبر5، عدد ماي 1996.
- أسامة مبروك، الضوابط الإعلامية في تغطية العمليات الإرهابية، جريدة الصباح التونسية الإلكترونية: عدد السبت 7 فيفري 2015، تاريخ الأطلاع 10/10/2016 على الرابط:
<http://www.assabah.com.tn/article/971>